S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/496
1 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى اجتماعنا بمكتب رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي التمستم فيه آراء حكومة رواندا حول:

- طلب حكومة زائير وزع مراقبين للأمم المتحدة على حدود زائير مع رواندا.

- فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وبعد التشاور مع السلطات المعنية حول مسألة وزع مراقبين للأمم المتحدة على حدود زائير، نود أن نعلن أن من الحقوق السيادية لزائير أن تقدم طلبا من ذلك القبيل، خاصة وأن وزع مراقبي الأمم المتحدة سيكون على أراضيها. ونود أيضا أن نعلمكم مرة أخرى أن حكومة رواندا لم تقدم أي طلب مماثل.

وقد أبلغنا أيضا أنه يتوخى حاليا إيفاد بعثة تقنية إلى زائير بغية صياغة مقترحات بشأن وزع المراقبين على حدود زائير.

وفي رأينا، فإن القيام مرة أخرى بإيفاد بعثة إلى المنطقة قد لا يكون مناسبا. ويجدر التذكير بأن اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) قد أبلغت المجلس بالمصاعب التي واجهتها في أداء مهمتها (انظر S/1996/195). وقد كان موقف حكومة رواندا من ذلك التقرير ولا يزال هو الموقف المعلن في الرسالة المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا (S/1996/222).

وفي هذا الصدد، ومع أننا لا نريد أن نحكم مسبقا على ما قد يسفر عنه الاضطلاع مرة أخرى ببعثة تقنية مستهلكة للموارد قد لا تكون مفيدة، فإننا نرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يحث بدلا من ذلك على إتمام اللجنة الدولية للتحقيق لعملها وأن يطلب التعاون التام من قبل جميع الدول الأعضاء التي

010796 010796 96-16350

9616350

لم تفع ذلك حتى الآن، كما أشير الى ذلك في تقرير اللجنة الدولية للتحقيق (S/1996/195) ووفقا لقرار المجلس ١٩٥٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي رأينا فإن هذه خطوة لازمة ومنطقية عوضا عن إقامة لجنة تقنية موازية في نفس المنطقة وفي نفس الوقت.

وقد يغلب على الظن أيضا أن نفس البلدان التي لم تتعاون مع اللجنة الدولية للتحقيق هي الآن بصدد طلب هذه البعثة التقنية لكي يصبح إتمام عمل لجنة التحقيق أمرا ثانويا.

ويمكن لرئيس مجلس الأمن أن يساعد أعضاء المجلس، لدى مناقشة هذه الموضوع، بتوفير نسخ من تقرير منظمة العفو الدولية (١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦) وتقرير اللجنة المعنية باللاجئين التابعة للولايات المتحدة (حزيران/يونيه ١٩٩٦) عن الحالة في ماسيسي. وسيكون هذان التقريران، والعديد من التقارير المستقلة الأخرى، مفيدة للغاية بالنسبة للمجلس في زيادة فهم طبيعة المشاكل القائمة في منطقة البحيرات الكبرى.

أما فيما يتعلق بمسألة المقترح بعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ترى حكومة رواندا ما يلي:

- إن من المسؤوليات الرئيسية لبلدان المنطقة ذاتها أن تكفل الأمن والسلام والتنمية في منطقتها.

- لا يكون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في شكل مؤتمر يعالج مسائل الأمن والسلام والتنمية مفيدا إلا إذا طلبت البلدان ذاتها تلك المساعدة لدعم مبادراتها الذاتية النابعة من الداخل. ولم تطلب حكومة رواندا هذا المؤتمر لأننا نريد أن نستكشف بصورة كاملة المبادرات التي يقوم بها حاليا رؤساء دول المنطقة.

- وفي الظروف الراهنة، فإن تلك المبادرات النابعة من الداخل لمعالجة مشاكل المنطقة موجودة بالفعل، مثلما يبين ذلك إعلان نيروبي الصادر في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإعلان القاهرة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وإعلان تونس الصادر في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ واجتماع قمة رؤساء دول المنطقة الذي اختتم مؤخرا بأروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وقد وقع رؤساء دول المنطقة رسميا على إعلانات الالتزام المشار إليها أعلاه. وقد سهلها أيضا وشهدها أشخاص مرموقون يحظون باحترام فائق هم الرؤساء السابقون جيمي كارتر (الولايات المتحدة الأمريكية)، ويوليوس ك. نيريري (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وتوري (مالي).

وقد اتفقت بلدان المنطقة، في هذه الإعلانات، على اتخاذ عدد من التدابير بغية إيجاد حلول لمشاكل منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الأثناء تجدر الإشارة أيضا إلى أن الأمم المتحدة نظمت بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمرا (١٥ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥) ببوجومبورا حول مسألة لاجئي المنطقة.

وقد بدأت المنظمتان بالفعل بحث الطرائق العملية لمتابعة ذلك المؤتمر على النحو المناسب. ومن شأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة مشاكل منطقة البحيرات الكبرى في هذا الظرف أن يقوض بشكل خطير مصداقية توقيعات رؤساء دول المنطقة والتزامهم ومبادراتهم.

وفي هذا الصدد، نطلب إلى مجلس الأمن أن يمتنع عن اتخاذ تدابير موازية أخرى قد تطرح جانبا مبادرات المنطقة ذاتها.

(توقيع) بيير إيمانويل أوباليجورو
المستشار الثاني
القائم بالأعمال المؤقت

- - - - -